

## السلامة المصرفية والوساطة المالية (بنك الادخار نموذجاً)

د. صلاح الأمين الخضر، أستاذ مساعد كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال، جامعة شندي

### مستخلص البحث:

تناولت الدراسة متطلبات السلامة المصرفية والدور الذي تلعبه المصارف في الوساطة المالية بينها، وبين المودعين، وهدفت الدراسة إلى معرفة أسباب التعثر، وتسليط الضوء على القصور في السياسات التمويلية، وحل مشكلة التعثر بالمصارف؛ ولتحقيق اهداف الدراسة أخذت الدراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية خلال الفترة من (2002-2006)؛ حيث حُللت القوائم المالية بالبنك؛ لمعرفة أسباب الظاهرة، وإيجاد الحلول لها، ومن ثم الحد منها. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- لا توجد مخصصات لإهلاك الديون المتعثرة لمقابلة تعثر إجمالي الديون.
- الضمانات التمويلية ضعيفة وشخصية، ولا توجد متابعة لصيغة التمويل.
- لا توجد دراسة كافية للعملاء والمشروعات الممولة قبل منح التمويل، كما أن هناك جزء من التمويل يستهلك في أغراضه الأصلية.
- يقوم النشاط الاقتصادي على التمويل الذاتي (أموال أصحاب المشروع)، وعلى التمويل الخارجي، وكلما زادت نسبة التمويل الداخلي وانخفضت نسبة التمويل الخارجي\_ كلما تهيأت فرص نجاح أكبر للمشروعات؛ لانعدام أو انخفاض تكلفة التمويل الخارجي (فوائد البنوك وعمولاتها).

## Abstract

The research handles the requisites of bank safety and the role of banks in financial mediation with depositors. The study highlights the defects of financial policies and banks insolvency.

The Bank of Saving & Social Development is the case-study to verify the objectives of the study. To identify the causes and give solutions for the problem, the bank financial statements were analyzed.

Of the results of the study:

1. There are no efficient measures to curb insolvency.
2. Financing guarantees are weak and personal and no follow up for financing method.
3. No comprehensive study for projects before financing, besides a good part of the financed sum is spent on other purposes.

### مقدمة:

تتعرض المصارف\_ عند اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار\_ للعديد من المخاطر بالغة الأثر على أدائها المصرفي، ونتائج تلك المخاطر عجز كثير من المصارف عن مزاولة نشاطها، وتعثر استرداد مواردها وموارد المودعين.

ولتحقيق السلامة المصرفية، وقيام المصارف بدورها المخول لها في الوساطة المالية بينها، وبين المودعين\_ لابد لها من التقيد بالأسس والضوابط والاجراءات واللوائح والقوانين المتعارف عليها عند منح الائتمان المصرفي، وممارسة النشاط الاستثماري بما يكفل المحافظة على الموارد المالية للبنك من التعثر، والضياع.

### مشكلة البحث:

التمويل المتعثر من المشكلات التي ظلت دوماً تعاني منها المصارف على الصعيدين المحلي والدولي؛ وذلك لما أنتجه من تداعيات سلبية على مقدرة الجهاز المصرفي في القيام بدوره في تمويل النشاط الاقتصادي داخل السودان وخارجه؛ ولذا أصبحت ظاهرة التمويل المتعثر تشكل الهم الأكبر للمصارف في السنوات الأخيرة؛ خاصة لما لها من تأثير في قدرة البنك في استمراره في التمويل، والخسائر المترتبة على فقدان عامل الزمن، ومدى الاستفادة منه، وكذلك تحصيل الديون في وقت تكون فيه القوة الشرائية للنقود أقل مما كانت عليه وقت الاستحقاق خاصة بعد أسلمة العمل المصرفي، ورفض سعر الفائدة اعتماداً على عامل الزمن وحده إذا ما اضطر البنك إلى مد أجل السداد، ويضاف إلى ما سبق إهلاك بعض الديون المتعثرة واستحالة تحصيلها.

### منهج البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتحليل مؤشرات البيانات للدراسة التطبيقية.

### مفهوم التعثر:

هو التعرض لشيء يخل بالتوازن، يفقدنا القدرة على الحركة، ويصبح الهدف الرئيس لنا في هذه اللحظة هو استعادة ما كنا عليه فيه، أي التوازن والتحكم في حركة القدمين تمهيداً لاستئناف المسيرة؛ وهو بهذا يختلف عن السقوط والتحطم والانهيال؛ فالتعثر مجرد حادث عرضي مفاجئ نتيجة لظهور عائق غريب في مجرى طريق المسيرة. من التعريفات التي ساهمت في إرسائها تعليمات بعض البنوك المركزية، حينما حدّدت أنّ التعثر هو " عدم وجود حركة دائنة في الحساب تغطي على الأقل فوائد ثلاثة الشهور المنقضية مع استمرار الحساب في تراكم الفوائد، وعدم سداد ما يغطيها فترة بعد

أخرى؛ وبالتالي زيادة الأرصدة المدينة (لعدم سداد الفوائد حتى وإن لم يتجاوز الحدود الائتمانية المصرح بها للعميل" (1)

وتبدأ الديون المتعثرة بمنح التسهيلات الائتمانية سواء أكانت في شكل نقدي بكافة أشكالها، أم كانت التزامات عرضية (بشكلها)، ثم عدم التزام عميل البنك بالسداد النقدي إذا كان التسهيل نقداً، أو عدم وفائه بالتزاماته لدى الغير (تسييل التزامات مقاولات أو توريدات أو اعتمادات مستندية) حسب شروط التسهيل وبدء تراكم الأرصدة المدينة وفوائدها بلا سداد.

وعلى وضوح وأبعاد مفهوم (التعثر)؛ فالتعثر المالي هو مواجهة المنشأة لظروف طارئة (غير متوقعة) تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي، أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير (2) وقد تعددت المفاهيم حول مصطلح (التعثر المالي) من بينها ما يلي: (3)

أ- إفلاس المشروع.

ب- إعسار المشروع.

ج- تصفية المشروع.

د- الفشل المالي.

هـ. الاختلال المالي.

و- العجز المالي.

هناك من يرى أنّ الدين المتعثر هو ذلك الدين الذي يلزم المشروع حتى يعلن إفلاسه؛ وبذلك فالمشروع المتعثر هو الذي تقررت تصفيته، إلا أن الباحث - وعلى ضوء ما تقدم من تعريفات - يميل إلى الرأي الذي يقضي بأنّ المشروع المتعثر هو الذي يصاب بالعجز المالي الذي يفقده القدرة على سداد التزاماته، أما التصفية والإفلاس فهما النتيجة النهائية، أو المحصلة الأخيرة لاستمرار تعثر المشروع دون التدخل لطرح حلول المعالجة، أو الحد من درجة التعثر، كذلك لا يمكن القول أنّ المشروع المتعثر هو الذي أفلس فعلاً، أو تقررت تصفيته بل المشروع المتعثر هو الذي يواجه بعجز مالي يحول

دون سداد التزاماته؛ لأنَّ إيراداته صارت أقلَّ من نفقاته، وهنا يمكن للمشروع إذا صحَّ مساره ووازن بين إيراداته ونفقاته، أو زاد من حجم إيراداته وبالمقابل قلص من نفقاته حتى يمكنه التخلص من حالة التعثر وإعادة توازنه ومواصلة عطائه. أما إذا فشل في استعادة توازنه وتحسين موقف إيراداته فإنَّه يكون حينها مهدداً بالإفلاس والتصفية. وعليه فإنَّ الإفلاس والتصفية هما مرحلتان أخيرتان للمشروع المتعثر، والذي عجز عن إقالة عثرته تلك. (4)

#### أسباب ظاهرة الديون المتعثرة: (5)

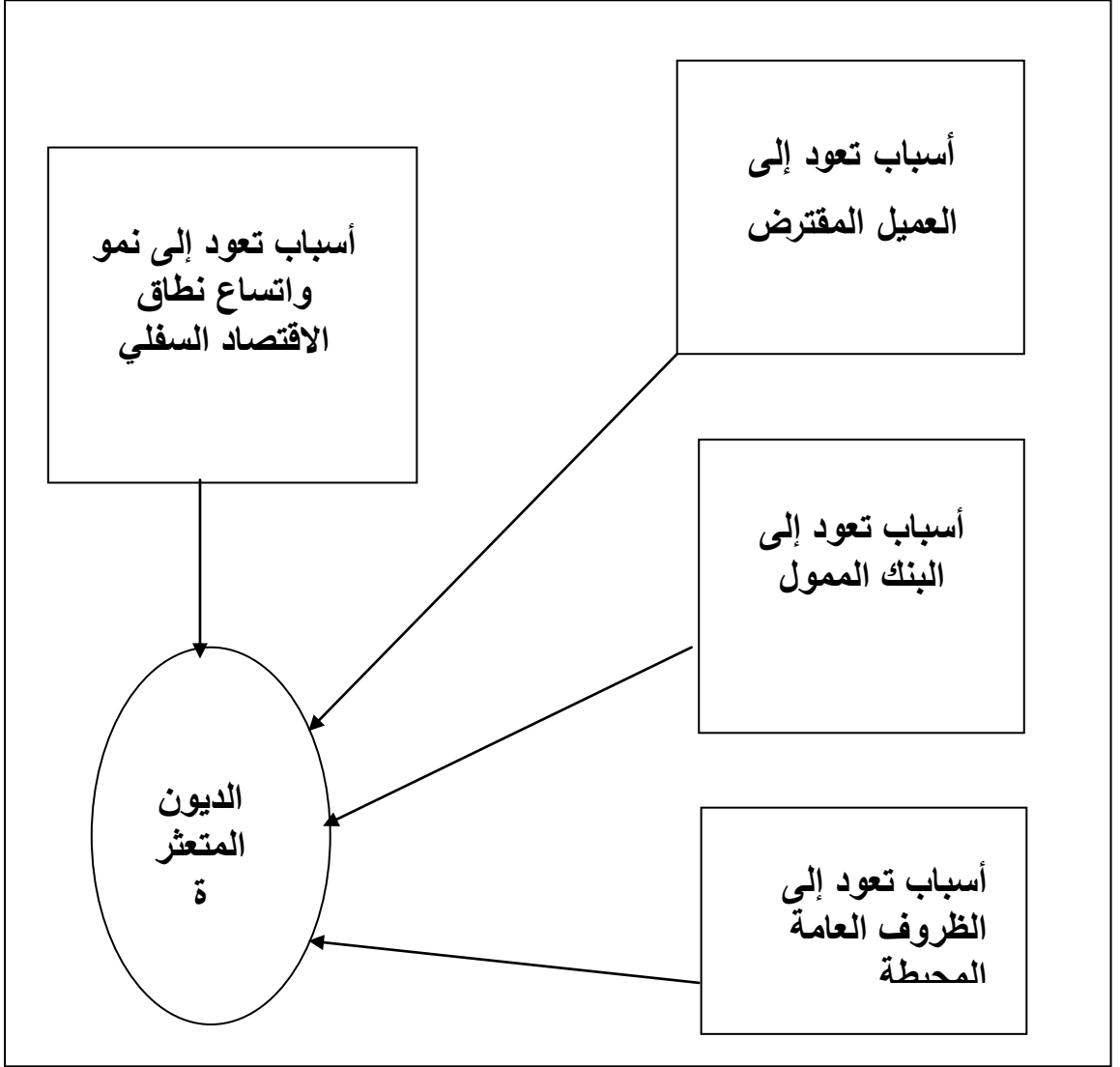
ظاهرة الديون المتعثرة هي ليست ظاهرة غريبة في الائتمان المصرفي، ولكن الخطورة في تضخمها وخروجها عن النسب الآمنة، والمتعارف عليها بما لا يتجاوز نسبة من 5% - 7% كحد أقصى، ووجود نسبة من التعثر ضرورة لاغنى عنها؛ لأنَّه لا ائتمان بلا مخاطر، فالمخاطر الائتمانية وليدة الائتمان وفطرته، وإذا انعدمت المخاطر لدرجة صفر فإنَّ الائتمان ينعدم.

ويمكن رد أسباب تعثر بعض العملاء في سداد مديونيتهم للبنوك إلى أربع مجموعات من الأسباب هي: (6)

- أ- مجموعة من الأسباب يمكن ردها للعميل (المقترض).
- ب- مجموعة من الأسباب يمكن ردها للبنك.
- ج- مجموعة من الأسباب يمكن ردها للظروف العامة والطارئة.
- د- أسباب تعود إلى نمو واتساع نطاق الاقتصاد السفلي كما يوضحها لنا الشكل التالي:

## شكل (1)

## أسباب الديون المتعثرة



المصدر: د.محسن أحمد الخضيرى، الديون المتعثرة، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة

1997م، ص82

وفيما يلي عرض لكل مجموعة من هذه الأسباب:

أ- مجموعة الأسباب الخاصة بالعميل:

كثيراً ما يكون العميل هو السبب في حالة التعثر التي تواجه المشروع سواء

أكان عن عمد، أم عن عدم معرفة؛ وعليه ترجع أهم أسباب تعثر العملاء إلى:

1- حداثة خبراتهم في النشاط الذي يقومون بتمويله، خاصة بالنسبة للمشروعات

الجديدة والتي تحتوي على درجة عالية من المخاطر.

2- سوء الإدارة للأموال المقترضة وتلاعبهم بأموال البنك، وعدم جدية العميل وتهاونه في إدارة أموال المنشأة، خاصة عند اختلال هيكل التمويل.

3- فقد الشركة لأحد أسواقها الرئيسية، أو عملائها، وعدم قدرتها على إيجاد عميل، أو سوق آخر؛ مما يؤدي إلى تراكم المخزون، وانخفاض الربحية، وارتفاع التكاليف؛ وذلك بسبب السياسة الخاطئة للعميل (المقترض).

4- حدوث اختناقات نتيجة تراجع معدل دوران رأس المال العامل، وحدث تسربات وفوق في رأس المال العامل خاصة في السيولة النقدية، ومن ثم انخفاض قدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الأجل؛ وبالتالي عدم قدرته على الحصول على ائتمان جديد.

#### ب- مجموعة الأسباب التي تعود إلى البنك:

تتمثل الأسباب التي تعود إلى البنك فيما يلي: (7)

1- عدم إجراء التحليلات المالية بشكل كامل ودقيق؛ وذلك قد يرجع إلى قلة خبرة موظفي الائتمان والمحللين في البنك.

2- عدم وجود نظام محكم لمنح الائتمان؛ إذ قد يحابي مسئول الائتمان بعض أقاربه أو معارفه، ويتساهل معهم في شروط منح الائتمان.

3- عدم أخذ الضمانات الكافية من المقترض، أو أخذ ضمانات لا تتوفر فيها الصفات الأساسية، كالبضاعة التالفة، أو غير تامة الصنع، أو غير سهلة البيع.

4- اتصال غير وثيق للبنك بالمتعامل معه؛ مما يجعله بعيداً عن معرفة ظروف الأسواق التي تنعكس على أعمال ذلك المقترض.

#### ج- مجموعة الأسباب التي تعود إلى الظروف العامة والطارئة: (8)

1. الظروف السياسية غير المستقرة والتي تؤثر في أعمال المقترض ونتائجه.

2. الظروف الاقتصادية العامة والدورات الاقتصادية من رواج اقتصادي وكساد.

3. مجابهة العميل لأزمات طارئة مثل إضراب العاملين، عدم توفر المواد الخام، تغير الصورة الذهنية لعملاء المقترض عن منتجات العميل (المقترض)، وتغير أذواق المستهلكين.

4. تغير التشريعات والقوانين، كالأنظمة المتعلقة بمراقبة العملة، أو قوانين الاستيراد والتصدير.

5. تغير ظروف المنافسة في السوق، كدخول منافس قوي يحتل نسبة كبيرة من الحصة السوقية.

تأسيساً على ما تقدّم يرى الباحث أنّ قدرة العميل (المقترض) على التكيف مع الظروف الاقتصادية والسياسية والتغيرات التكنولوجية- يساعد على البقاء والاستقرار المالي، كما أنّ قدرة المقترض على توفير الموارد الطبيعية، كالطاقة والمواد الخام من المصادر الداخلية له كبير الأثر في المصاريف التي يتكبدها المقترض، مقارنة بما إذا كانت الطاقة من مصادر خارجية الأمر الذي ينعكس إيجابياً على أرباح المشروع؛ وبالتالي زيادة مقدرة المشروع على سداد التزاماته وإقالة عثرته.

د- مجموعة الأسباب التي تعود إلى نمو واتساع نطاق الاقتصاد السفلي:

يمكن تعريف الاقتصاد السفلي- قبل الحديث عن تلك الأسباب- بأنه اقتصاد الجريمة المنظمة، والفساد الاقتصادي، وتزداد خطورة هذا الاقتصاد لكونه متصلاً وملتصقاً بالاقتصاد الرسمي، تتم معاملاته من خلال عناصره وكوادره البشرية مستغلاً ما لدى العاملين في الاقتصاد الرسمي من سلطات وصلاحيات وظيفية.

وللاقتصاد السفلي والجريمة الاقتصادية تأثيرات متعددة الجوانب والأبعاد، ومتفاوتة الخطورة في المشروعات الاقتصادية، وفي ظل هذا المناخ الإرهابي تهدر الدراسات الائتمانية، وتهدر المبادئ التي تقوم عليها، ويصبح القرار الائتماني مجرد استجابة لضغوط تمارس من أصحاب النفوذ، ومن هنا تزداد حدة أزمة الديون المتعثرة، ويستفحل خطرهما للأسباب الآتية: (9)



أ. اتساع نطاق السوق الائتمانية الموازية (غير الرسمية)؛ حيث تتكون منظمات إقراض وتسليف غير رسمية، باهظة التكلفة، وقاسية الشروط تفرض سطوتها على المشروعات، وتكون لها الأولوية في الحصول على إيرادات المشروعات.

ب. اتساع نطاق المعاملات الائتمانية غير الرسمية، خاصة معاملات الرهونات والمضاربات، والقمار والاتجار في السلع الممنوعة، وهي أنشطة تؤدي إلى إفلاس وإعسار أصحابها الذين يكونون قد حصلوا على قروض من البنوك، فلا يستطيعون سدادها.

ج. غياب الرقابة والحس الوطني بالخطر الداهم الذي يمثله الاقتصاد السفلي ومعاملاته، تصبح من خلاله المخالفات أداة مساومة وابتزاز وإملاء شروط، وتحقيق منافع لأعضاء الرقابة، وأسرهـم يُتـحصـل عليها من مرتكبي المخالفات.

### أساليب تسوية ومعالجة الديون المتعثرة محاسيباً

إنَّ مرور الوقت دون تسوية الديون المتعثرة يضر ضرراً بالغاً بكل من المصارف التجارية والعملاء والاقتصاد القومي على حد سواء ...

(10)

### إجراءات تسوية الديون المتعثرة:

تتمثل إجراءات تسوية الديون المتعثرة في النقاط التالية : (11)

أولاً - تجهيز الكوادر الفنية المناسبة: تتطلب تسوية الديون المتعثرة كوادر ائتمانية متخصصة حيث يحوّل ملف العميل المتعثّر إلى قطاع متخصص في تسوية الديون المتعثرة، لذا يجب أن تتوفر المواصفات التالية في مسئول تسوية الديون المتعثرة:

- 1- أن يكون باحث ائتماني جيد تتوافر فيه الخبرات الكافية.
- 2 - أن يكون مفاوضاً ومفاوضاً من الطراز الأول وقادراً على إقناع الطرف الآخر، وأن يكون لدى الباحث القدرة على المقارنة، والتمييز بين ما سيترتب على الرفض، وما سيترتب على القبول.

3- أن تتوفر فيه المهارة الكافية في تسوية الديون المتعثرة والجرأة الكافية في اتخاذ القرارات الصعبة، وأن يكون أميناً وذا سمعة جيدة وعفة نفس وأمانة مطلقة.

ثانياً - تجهيز البيانات المصرفية الفنية اللازمة لدراسة التسوية بعد تجهيز الكوادر الفنية اللازمة؛ للقيام بعملية التسوية يلزم سرعة تجهيز البيانات المصرفية الفنية

### أساليب علاج الديون المتعثرة:

التعامل مع الديون المتعثرة ليس أمراً سهلاً، بل تكتنفه كثير من الصعاب، ويعتمد إلى حد كبير على الخبرة والحاسة الائتمانية للفرقة بين كل حالة ائتمانية متعثرة وأخرى.

وتتمثل أساليب معالجة الديون المتعثرة في البدائل الآتية:

#### البديل الأول - تعويم العميل أو النشاط المتعثر:

قد يتمكن البنك من عمل تسوية مع العميل من خلال اجتماعات ومناقشات تعقد معه، وقد تتضمن التسوية تأجيل السداد، أو إعادة جدولة السداد، أو تخفيض نسبة الفوائد على القرض، أو قد يصل البنك إلى اتفاق مع العميل على إعطائه تسهيلات إضافية لحل مشكلته ... (13).

#### البديل الثاني - تصفية النشاط:

إذا تعذر استخراج البديل الأول وهو تعويم العميل لإقالة عثرته - فإنه لا مفر من اتفاق الطرفين على تصفية النشاط، وهذا الأسلوب يقتضي اقتناع الطرفين بأن هذا هو الأسلوب الأمثل لعدم التوسع في التسهيلات؛ لعدم توفر عناصر النجاح والاستمرار في النشاط الذي، قد يؤدي إلى هلاك ما تبقى من مقومات الشركة.

#### البديل الثالث - اتخاذ الإجراءات القانونية:

إذا تعثرت المفاوضات بين الطرفين، ولم يتفقا على انتهاج أي من البديلين السابقين - فعلى البنك، وقبل أن تتأزم الأمور أكثر أن يتجه إلى القضاء، والسير بالإجراءات الرسمية، حتى يضمن تحصيل أمواله في الوقت المناسب، كما أن هذا الأسلوب يشعر المقرضين الآخرين بجديّة ملاحقة المصرف لديونه وبأية طريقة؛ وبالتالي تقلل من أي

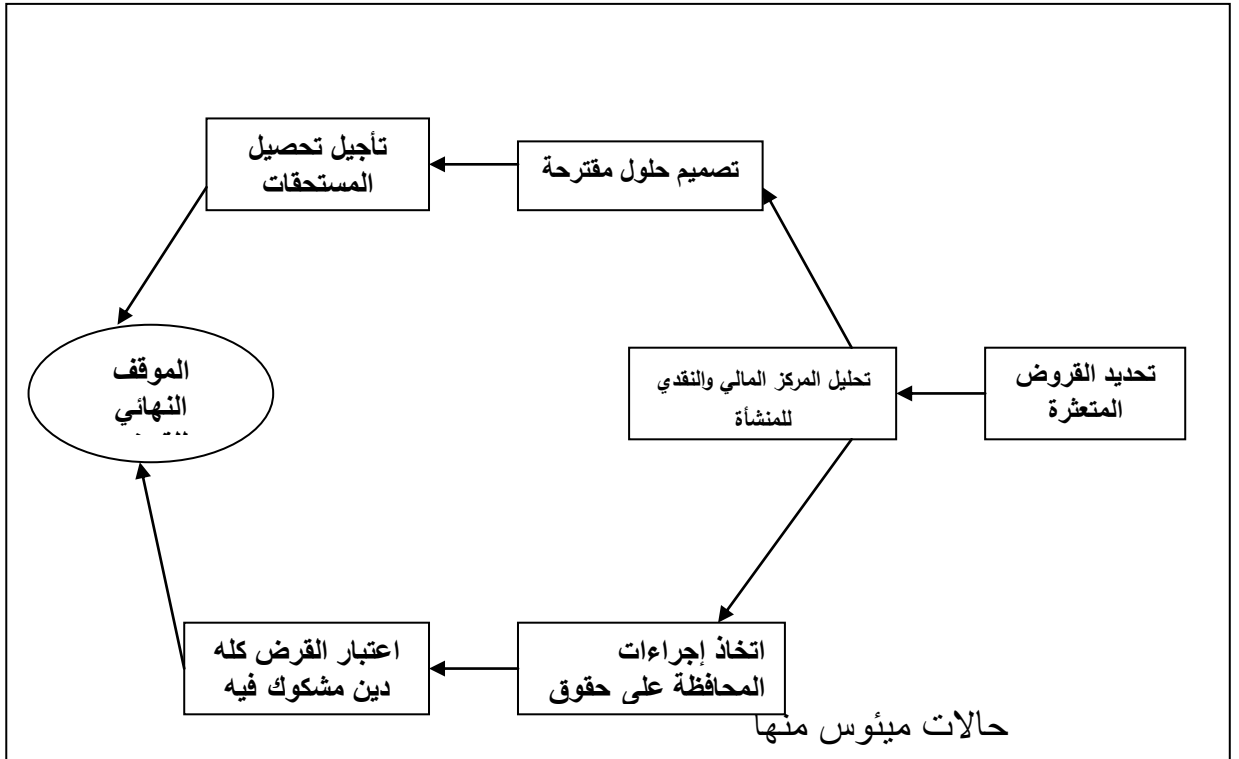
محاولة من الآخرين للتأخير إلا أن اتجاه البنك إلى هذا البديل يسيء إلى سمعة البنك الائتمانية نتيجة تصرفاته غير الإنسانية؛ فهو لا يقف بجانب المقترض المتعثر، ولكن غالباً ما يتبع هذا البديل أو الخيار بعد أن يكون قد جرب البديل الأول والثاني، وفشل في تحقيق أهدافه وتحصيل ديونه ... (14)

ونظراً لاختلاف التسهيلات الائتمانية عن بعضها البعض، فإن لكل تسهيل ائتماني وسيلة في العلاج تتناسب مع وضعه، ولذلك فإنه يجب دراسة كل حالة تعثر على حدها لتقييمها، واقتراح العلاج المناسب.

ويخلص الشكل التالي سياسة البنك تجاه القروض المتعثرة: (15)

## شكل (2)

### معالجة القروض المتعثرة



المصدر: منير صالح هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 1992، ص 216. نقلاً عن د. عبد المعطي رضا الرشيد ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص ص 289 - 290.

وحسب الشكل أعلاه فإن معالجة القروض المتعثرة تبدأ بعملية تحديد القروض، تحليل المركز المالي والنقدي للمنشأة وبناءً عليه يتم تقسيم القروض المتعثرة إلى حالات يمكن معالجتها وحالات ميئوس منها ففي الحالات الممكن معالجتها فإن البنك يقوم بتقديم حلول مقترحة لحل المشكلة، أما بالنسبة للحالات الميئوس منها؛ فإن البنك يقوم باتخاذ الإجراءات الكفيلة بأخذ حقوقه والتي قد تصل إلى إعلان إفلاس المنشأة المقترضة.

### آثار التعثر المالي وأهمية تسويته:

تمثل الديون المتعثرة بالمصارف مشكلة خطيرة ذات نتائج باهظة التكاليف وآثار وإفرازات معقدة التركيب، ليس فقط على الجهاز المصرفي، بل على الدولة جميعها؛ لتأثيرها الخطير والمتشابك على النشاط الاقتصادي بشكل عام ليس فقط في الحاضر لكن أيضاً - وبشكل أكثر خطورة - على المستقبل وبما تحدثه هذه المشكلة من عدم استقرار وتقويض لبنيان الثقة في البنك، بل وامتدادها أيضاً إلى باقي عناصر وأجزاء ووحدات الجهاز المصرفي بكامله... (16)

وتأتي خطورة التعثر الائتماني من أنه يلمس مباشرة استثمارات البنك داخل المحفظة، ويترتب عليه عدة آثار سلبية أهمها: (17)

- تجميد جانب مؤثر من موارد البنك المالية داخل قروض متعثرة لا يستطيع البنك استردادها سواء أكانت هذه الموارد متمثلة في الموارد الذاتية للبنك من رأس المال المدفوع، واحتياطات وأرباح محتجزة، أم متمثلة في أموال المودعين، والمتعاملين مع البنك من أفراد، وهيئات وبنوك.

- عدم تحقيق البنك لإيرادات عن القروض المتعثرة حيث يتم تجنب وتهميش الإيرادات الخاصة بهذه القروض، وعدم اعتبارها إيرادات حقيقية محققة، ومن ثم تنخفض إيرادات البنك على المستوى العام، كما تنخفض نسبتها مقارنة بحجم الاستثمارات في المحفظة.

- ارتفاع تكلفة الحصول على الأموال داخل البنك، نتيجة حاجته لتدبير موارد إضافية تمثل استعاضة للموارد التي جمدت في شكل قروض متعثرة، وتؤثر التكلفة

المرتفعة للأموال في القدرة التنافسية للبنك نتيجة رفع تكلفة تقديم خدمات البنك لعملائه وعلى رأسها تقديم القروض والتسهيلات.

- انخفاض صافي ربح التشغيل نتيجة انخفاض إيرادات البنك، ويتأثر تجنيب، وتهميش العوائد المدينة للقروض المتعثرة، كذلك يتأثر ارتفاع تكلفة الحصول على الأموال وتدعيم المخصصات.

- ارتباك موقف التدفقات النقدية بنوعيتها، وهو أمر قد يؤثر في قدرة البنك على مقابلة التزاماته تجاه المودعين والبنوك الأخرى.

- ارتفاع المخصصات التي يتم تكوينها لمقابلة الديون المتعثرة داخل المحفظة، وتمثل المخصصات عبئاً على الإيرادات، ومن ثم يؤثر ذلك في النهاية على قدرة البنك في تحقيق الأرباح.

- عدم قدرة البنك على تدعيم احتياجاته نتيجة تأثر صافي الربح بانخفاض الإيرادات وارتفاع حجم المخصصات.

- تراجع درجة تقييم البنك وتصنيفه ائتمانياً نتيجة حجم الديون المتعثرة وتأثيره السلبي في جودة المحفظة وانخفاض الإيرادات وارتفاع المخصصات وانخفاض صافي الربح.

### أهمية تسوية الديون المتعثرة:

إنّ الديون المتعثرة ظاهرة وعلامة بارزة وواضحة في الكساد الاقتصادي، وكلاهما سبب في نشأة الآخر؛ فزيادة الكساد يؤدي إلى مزيد من الديون المتعثرة، وعلى الجانب الآخر، كلما زاد حجم الديون المتعثرة. كلما ازدادت البطالة، وزاد الكساد بشاعة وتعقيداً.

وتتركز أهمية تسوية الديون المتعثرة وحل مشكلتها في الآتي: (18)

- إنّ مرور الوقت وضياعه دون أن يتحرك البنك، أو المدين المتعثر لتسوية الدين المتعثر، إنّما يضر ضرراً بالغاً بكل من البنك والعميل والاقتصاد القومي كما أنّ ذلك

يصعب من التسوية لتراكم الفوائد وزيادة الدين، ولا شك أنّ تسوية الدين الذي قيمته (أ) أيسر من الدين الذي قيمته (أ+ب).

الديون المتعثرة:

- إنّ تسوية الديون المتعثرة يضيف للبنك حيوية وتتيح له سيولة جديدة حيث تنشط موارده، ويقوم بإعادة استخدام أموال التسويات في شكل تسهيلات ائتمانية جديدة مدروسة بما يدر عائداً يعيد للبنك حيويته وتعويض ما فقده وزيادة أرباحه.

- تسوية الديون المتعثرة تعيد للعملاء حيويتهم، وترفع عنهم الإجراءات القانونية، وتنشط أعمالهم، وأنشطتهم بسبب تحسن سمعتهم واسترداد ثقتهم، ويجوز تعويمهم وإعادة تمويلهم؛ مما يساعد على محاربة البطالة والخروج من الكساد الاقتصادي الذي ساهم في نشأته تعثر الديون؛ ومما يقلل من حالات الإفلاس، وقضايا بروتستو عدم الدفع... من المؤشرات الاقتصادية السيئة إلى الحد الذي نستطيع به القول إنّ أثر التسويات يصل إلى كل منزل.

- تسوية الديون المتعثرة وما تؤدي إليه من زيادة السيولة للبنك؛ وبالتالي نقص الائتمان المتوقف، ثم زيادة الموارد الذاتية للبنك تساعد في توافر، واكتمال معيار كفاية رأس المال حسب ما تقضيه اتفاقية وقرارات بازل، بالإضافة إلى تحسن مؤشراتته المالية التي تؤثر في تقييمه وتصنيفه دولياً.

- تفاهم البنوك في تسوية الديون المتعثرة يعطي الثقة لرجال الأعمال على زيادة أنشطتهم، والتعامل مع البنوك بدلاً من الامتناع عن الاقتراض والتعامل مع البنوك خوفاً، وتحسباً لأيّ تعثر والتشهير بهم في صفحات الجرائد، كما أنّ تفاهم البنوك يؤدي إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي الأمر الذي يشجع الاستثمار الأجنبي على المشاركة في هذا الرواج.

- تسوية الديون المتعثرة في وقتها يساعد على عدم تضخم أرقام التعثر، ويرفع من تقييم البنك في تصنيف محفظته الائتمانية.

من ظواهر وعلامات تعثر الديون ما يلي: (19)

- ضعف حركة الحسابات أو ركودها أو توقفها تماماً؛ ذلك أنّ حركة حسابات العميل هي مرآة تعكس آليات نشاط العميل من حيث ركوده وحيويته، كذلك يلاحظ أنّ إضافة غير طبيعية في الحساب قد تكون مؤشراً لحالة تعثر العميل خاصة إذا كان الإيداع غير موسمي، فقد يدل ذلك على قيام العميل ببيع أصل من أصوله الثابتة الرأسمالية للخروج من عثرته وأزمة السيولة لديه.
- عدم وفاء العميل بالتزاماته؛ وذلك سواء للمصرف أو للدائن، وقد يساعد على اكتشاف هذه الظاهرة كثرة إعادة الشيكات المسحوبة من العميل بدون دفع، وكذا إعادة الكمبيالات، أو إجراء بروتستو عدم الدفع من المستفيدين.
- التغيير في إدارة الشركة خاصة إذا كان ذلك بشكل مستمر وعلى فترات قصيرة.
- تغيير نشاط العميل؛ فالعميل حينما يكون ناجحاً ونشاطه مستمر، فليس هناك ما يدعو إلى تغيير نشاطه إلا إذا كان متعثراً لأي سبب كان.
- وفاة صاحب المشروع أو الشريك المتضامن المدير صاحب الخبرة بنشاط المشروع.

### قياس مخاطر التمويل المصرفي :

تعني عملية قياس مخاطر التمويل دراسة الجوانب المالية للعميل، مثل أحوال السيولة والربحية، ودراسة هيكل التمويل، ودراسة رأس المال العامل، ودراسة المؤشرات المالية بما يطمئن البنك إلى حسن أحوال العميل المالية بوجه عام سواء في صورتها النقدية، ومدى كفايتها، أو تناسق المركز المالي وملاءمة وكفاية حقوق الملكية والسيولة والربحية. (20)

ولهذا تستخدم البنوك التحليل المالي في الكشف المبكر عن التعثر ومعالجته، خاصة وأنّ العميل الذي حصل على الائتمان من البنك يقوم بتقديم بيانات بشكل دوري وفقاً لنظام المتابعة المتبع في البنك والتي من بينها الميزانيات والموازنات، وقوائم التدفق النقدي والمواقف المالية الدورية وحسابات التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر، وغيرها من المستندات والوثائق التي يمكن بتحليلها الوقوف على مدى ملاءمة العميل، ومدى متانة مركزه المالي، وقدرته على الاستمرار في سداد أعباء الائتمان الممنوح له من البنك، وعدم تعرّضه لأيّ تعثر. (21)

ويتم قياس المخاطر التمويلية عن طريق منهجين:

- المنهج التقليدي في التحليل المالي لقياس المخاطر.

- المنهج غير التقليدي في التحليل المالي لقياس المخاطر.

### المنهج التقليدي في التحليل المالي لقياس المخاطر التمويلية:

ويتم ذلك من خلال القوائم المالية، وتحليل النسب المحاسبية، ويهدف الباحث الائتماني من استخدام المنهج التقليدي لتحليل البيانات المالية إلي التعرف على عوامل السيولة والجدارة الائتمانية والكفاءة الربحية للمنشآت التي تقدّمت بهدف الحصول على تمويل، كما يستخدم أدوات المنهج التقليدي أيضاً لرصد وتتبع والوقوف على أيّ تطوّرات قد تؤدّي إلي تعثر العميل، والوقوف على أسباب هذا التعثر إذا ما حدث، بل وهو الأهم قبل أن يحدث والتحوّط والوقاية منه مبكراً.

ويقوم هذا النوع من التحليل على استخراج مجموعة من النسب التي يتم استشفافها من القوائم المالية، ومن ثمّ فإنّ الاستفادة من هذه النسب تتوقّف على درجة الدقّة وجودة القوائم المالية المستخرجة منها، وأهمّ هذه القوائم هي:

أ- قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية): وهي قائمة توضح المركز المالي للوحدة الاقتصادية في نهاية فترة زمنية معينة، وهي تبين بطريقة ملخّصة الأصول، أو أوجه الاستثمار (أصول ثابتة أو متداولة)، كما تتضمن مصادر الأموال (سواء من أصحاب المشروع أو الغير). (22)

وبما أنّ الهدف لها إظهار الوضع المالي في لحظة معينة، فإنّها غالباً ما يطلق عليها قائمة المركز (الوضع) المالي وذلك وفقاً لما ذكر (Larson):

The purpose of a balance sheet is to: show the financial position of a business on a specific date. As a matter of fact, the statement is often called a statement of financial position. (23)



أي أنَّها تصوير للوضع المالي Financial Position أو الحالة المالية Financial Condition للوحدة المحاسبية . وتنقسم إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: (24)

1-الأصول بنوعها الثابتة والمتداولة Fixed, Current Asset.

2-الالتزامات أو الخصوم طويلة وقصيرة الأجل Liabilities.

3-حقوق أصحاب الملكية Stock Holders Equity.

ويجب أن تكون الميزانية معتمدة من محاسب قانوني موثوق به، وأن تكون مزيلةً بتقرير يتصف بالشمول والتفصيل لجميع النقاط التي تحدّد طريقة إعداد الميزانية، وكيفية احتساب بنودها، وأسلوب حساب الإهلاكات للأصول الثابتة وطريقة تقييم بضاعة آخر المدة والمخزون من المواد الخام، والمواد تحت التصنيع وتكوين المخصصات للأوراق التجارية والمالية التي تحتفظ بها المنشأة، أو مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والاحتياطات المالية للمنشأة ومدى كفايتها.

للقيام بعملية استقراء الميزانية وإعدادها صالحة للتحليل المالي يتعيّن على الباحث الائتماني إعادة تبويب الميزانية لتصبح مناسبة للقيام بعملية التحليل ، وتم هذه العملية بتبسيط بنود الميزانيات شديدة التفاصيل بدمج بعض البنود الفرعية في البنود الرئيسية للميزانية ، وفي نفس الوقت تفصيل الإدغام الشديد للميزانيات المختصرة ، خاصة أنّ الإدغام والدمج الذي تقوم به الشركات كثيراً ما يتضمّن أخطاء (متعمّدة أو غير متعمّدة) .

ويمكن للباحث الاستثماري\_ من خلال النظرة الفاحصة للمركز المالي\_ تحديد مصادر تمويل الشركة طالبة التمويل من البنك، وأوجه الاستخدامات التي قامت الشركة بإنفاق هذه الأموال فيها، ومعرفة مدى مساهمة الشركاء في تمويل نشاط الشركة، وحجم مساهمة الغير في هذا التمويل من خلال ثلاث معادلات أساسية من المركز هي:

المعادلة الأولى \_ حقوق أصحاب المنشأة = إجمالي المصادر - حقوق الغير .

المعادلة الثانية - حقوق الغير = إجمالي المصادر - حقوق أصحاب المنشأة.

المعادلة الثالثة: صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة.

وهناك عدد من المؤشرات يمكن أن يُستدل بها، ومن خلال المركز المالي على أنّ العميل يواجه خللاً، وأهمّ هذه المؤشرات ما يلي:

1- اختلال الهيكل التمويلي للمنشأة أي تزايد اعتمادها على المصادر الخارجية للتمويل، وتوسّعها في الاقتراض من الجهاز المصرفي ومن مصادر أخرى وتراجع نصيب الموارد الذاتية.

2- عدم اتجاه المنشأة إلى زيادة رأسمالها أو تكوين واحتجاز احتياطات من أرباحها الموزعة لدعم مركزها المالي، وإجراء توزيعات نقدية بمبالغ ونسب ومعدلات مغالى فيها لا تتناسب مع معدّلات الربحية في السوق؛ مما يشير إلى رغبة أصحاب المنشأة والقائمين عليها على سرعة استرداد أموالهم المستثمرة، وترك المنشأة للدائنين يفعلون بها ما يشاءون.

3- تناقص رأس المال العامل بدرجة كبيرة نتيجة زيادة كمية، وحجم الخصوم المتداولة قصيرة الأجل مع تناقص الأصول المتداولة بدرجة ملحوظة.

4- إعادة تقويم وتقييم للأصول غير الملموسة، وزيادة ورفع قيمتها بطريقة مغالى فيها؛ لتعويض النقص الذي حدث في الأصول الثابتة والمتداولة، ولتغطية خسائر النشاط المتلاحقة، وللمحافظة على التوازن الشكلي للمركز المالي.

5- تآكل الاحتياطات المحتجزة وتراجع معدّلات الربحية إلى درجة ضعيفة للغاية.

(26)

ومن حيث العرض تظهر الميزانية العمومية إمّا على شكل حساب ذي جهتين متقابلتين ترد الموجودات منه بطريقة متسلسلة في الجانب الأيمن والمطلوبات ورأس المال في الجانب الأيسر، أو تظهر على شكل قائمة فيها المطلوبات ورأس المال، وكذلك الموجودات وفي العمود نفسه، وترتب بنود الميزانية حسب سيولتها وقابلية تحويلها إلى نقود خلال العمليات الاعتيادية، لذا تأتي الموجودات المتداولة، وتليها الاستثمارات الدائنة والموجودات الثابتة، ثم الموجودات الأخرى. (27)

**قائمة الدخل:** هي عبارة عن تقرير يُعبّر عن أرباح الدورة الحالية والتتبؤ بالأرباح المستقبلية؛ لتقدير إمكانية المنشأة فتي تحقيق أرباح جديدة، وإعطاء صورة واضحة عن إمكانات

المنشأة في سداد التزاماتها، وتقييم كفاءة الإدارة. (28)، وأنها قائمة توضّح بيان نتائج الأعمال عن طريق تحديد صافي الربح الدوري والإفصاح عن مكوناته الرئيسية بهدف المساعدة في تقييم التدفقات النقدية الداخلة، واستخدام نتائج هذا التقييم لأغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. (29) هي قائمة تشتمل على عناصر الإيرادات والمصروفات، وكذلك المكاسب والخسائر الناتجة عن أنشطة أخرى غير النشاط العادي للمنشأة، وذلك أثناء الفترة.

**قائمة الأرباح المحتجزة:** توضح هذه القائمة ببساطة رصيد أول الفترة للأرباح المحتجزة، وصافي الربح أو الخسارة الخاص بالفترة بالإضافة للتوزيعات المعلنة ورصيد آخر الفترة من الأرباح المحتجزة وتبيّن هذه القائمة مدى استقرار الإدارة في المنشأة ورغبة أصحابها في استمرارها لمدى أطول من السنوات وذلك في حال إعادة استثمار جانب من أرباحهم المتحققة في ذات المشروع ويوفرون لها الاعتمادات اللازمة للقيام بعمليات التجديد والتوسع والإحلال. (30)

**قائمة التدفق النقدي:** وهي عبارة عن قائمة تحتوي على بيان بالتدفقات النقدية التي تدخل إلى المنشأة طالبة القرض وتلك التي تخرج منها خلال فترة زمنية معينة، ومن خلال مقارنة هذه التدفقات يمكن الوصول إلى الفائض، أو العجز في الموارد. وفي واقع الأمر فإنّ حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة تعبّر عمّا يحدث في المشروع، وعن حالته وحيويته وعن كفاءة الإدارة القائمة عليه، وفي الوقت ذاته تستخدم في الكشف المبكر عن احتمالات تعثر المشروع، خاصة إذا لم يكن لدى المشروع مخطط مالي ماهر، أو مدير تمويل فعّال يستطيع سد الفجوات التمويلية الناجمة عن:

- زيادة التدفقات النقدية الخارجة عن التدفقات النقدية الداخلة.

- الفجوات الزمنية والنقدية ما بين تحقق التدفق الداخل، وما بين تمويل التدفق الخارج توقيتاً وكماً.

وبصفة عامة تنشأ التدفقات النقدية الداخلة (الموارد) عن زيادة الخصوم ومن نقص في الأصول، والعكس صحيح. أما التدفقات النقدية الخارجة فإنّها تنشأ من زيادة الأصول

وعن نقص في الخصوم، وعليه فإن قائمة التدفقات النقدية تزود الباحث الائتماني بالمعلومات المفيدة عن كيفية توليد النقدية من مصادرها المختلفة التي يقوم بها المشروع، وكذا عن الطريقة التي يستخدم بها هذه النقدية.

وتتضمن قائمة التدفقات النقدية كافة عمليات التدفق النقدي والتي تصنف إلى ثلاث مجموعات:

**المجموعة الأولى** - التدفقات النقدية الناجمة عن النشاط التشغيلي الأساسي للمشروع.

**المجموعة الثانية** - التدفقات النقدية الناجمة عن النشاط الاستثماري للمشروع.

**المجموعة الثالثة** - التدفقات النقدية الناجمة عن عمليات الاقتراض التي يقوم بها

المشروع وما يترتب عليها من حركة تدفق نقدي. (31)

**تحليل النسب المحاسبية:**

تعد النسب المحاسبية واحدة من أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في البنوك؛ لتقييم العملاء طالبي الحصول على ائتمان معين، ويمكن تعريف النسبة المحاسبية بأنها علاقة بين متغيرين، أحدهما يمثل البسط، والآخر يمثل المقام، وللعلاقة دلالتها التي عادة ما تكون أكثر فائدة للباحث الائتماني من الأرقام المطلقة للبند، أو العنصر الداخلة في تركيبها، ويمكن للباحث استقراء الدلالات ورصد الاتجاهات والكشف عن أوجه القصور، أو عن صور الاختلال في صورته المبدئية الأولية، ويتم ذلك من خلال قياس التوازنات القائمة والعلاقات بين العناصر والمكونات، والتأثير والتبادل ما بين الجزء والكل، ومقدار التوافق، أو التناظر الحادث في القوائم المالية المعروضة. (32)

فالنسبة هي علاقة مترابطة بين عنصرين (فقرتين) من عناصر الميزانية بحسبان أن الميزانية من القوائم المالية التي تعدّها المنشأة. (33) لكي تكون نتائج المقارنة عن طريق النسب مفيدة معقولة، أو مقبولة فإن المقارنة يجب أن تتم لنفس الفترة الزمنية، وأن تكون المشاريع، أو المنشآت الاقتصادية متشابهة في طبيعة عملها (نفس القطاع) من الصناعة أو من حيث كبر الحجم.

مما تقدّم يتضح أنّ نتائج النسب المالية تجيب على الكثير من الأسئلة الخاصة بمعرفة قدرة المقترض على السداد فهي قد تجيب عن:

أولاً - قدرة المقترض على تحقيق الربح.

ثانياً - والسيولة المتوفرة لديه.

ثالثاً - وكفاءة إدارته.

### المنهج غير التقليدي في التحليل المالي لقياس المخاطر التمويلية:

على الرغم من قيام كثير من البنوك بعمليات المتابعة الائتمانية عن كثب وقرب من العملاء، وحصولهم بشكل مستمر علي البيانات والمعلومات الكافية- إلا أنّهم صدموا بتعثر هؤلاء العملاء، وتحليل الأسباب تبين أنّ هؤلاء العملاء قدّموا إلى البنك بيانات ومعلومات غير صادقة، تتوافق مع الشروط التي تقبل بها البنوك استمرار الائتمان الممنوح لهم؛ وفقاً لطرق التحليل التقليدية السابق شرحها تفصيلاً؛ وبالتالي فقد أصبحت الحاجة ماسة إلى وجود نوع إضافي جديد من التحاليل المالية التي تكشف مدى صدق، أو تزيف البيانات التي يقدمها العملاء، ومن هنا جاء التفكير في التحليل المالي غير التقليدي. (34)، ويستخدم في هذا المنهج الأدوات الآتية: (35)

- تحليل التدفقات النقدية وحساب معدل العائد الداخلي.
  - تحليل نقطة التعادل.
  - تحليل الأرقام القياسية.
  - تحليل جدول المخاطر.
  - تحليل السلاسل الزمنية وخط الاتجاه العام للنسب المالية.
- التحليل المالي لبنك الادخار والتنمية الاجتماعية في الفترة 2002-2006م:**

### بنك الادخار والتنمية الاجتماعية:

هو البنك المنخصص في تجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تمّ إنشاء بنك الادخار بموجب القانون الخاص بذلك والذي

صدر في عام 1973م، وبعد عام تقريباً من التجربة عدل هذا القانون بقانون آخر صدر في عام 1974م يقضى بأن تكون الأغراض الرئيسة للبنك هي: تنمية الوعي الادخاري وتشجيع الادخار وتجميع المدخرات واستثمارها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان؛ لتحقيق ذلك يعمل البنك على: (36)

أ- إنشاء فروع له بالمديريات وتخطيط سياسة الادخار بالمديريات.

ب- توفير السيولة للفروع المحلية والقيام بأعمال الاستثمار المركزية و يدعم تنمية المناطق المحلية.

ج- القيام بكل الأنشطة، والأعمال المصرفية المتصلة بأهدافه أو أغراضه.

في ضوء ما اتيح للباحث من بيانات مالية، يستخدم للكشف عن حجم التعثر في التمويل الممنوح حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية وتتبع مسيرته في منح التمويل في الفترة من 2002م وحتى 2006م تتضح حركة الديون بالبنك من خلال الجدول التالي:

### جدول (1)

حركة مديونية بنك الادخار والتنمية الاجتماعية في الفترة (2002-2006م)

(المبالغ بالآلاف الدينارات)

الأعوام بيان	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م
1- المربحات	1.924.658	1.996.237	3.808.167	6.692.228	6.787.077
2- السلم	234.063	190.360	220.679	448.890	587.817
3- سلع للبيع	1.655.754	1.050.400	1.350.789	989.983	1.979.966
4- سندات حكومية مركزية (شهادة)	-	1.210.000	1.500.172	1.502.040	1.506.034

1.652.411	1.414.669	390.741	14.573	18.107	5- المقاولات
519.489	517.666	514.730	305.740	240.574	6- المشاركات
124.610	160.663	275.713	301.931	280.243	7- الايجارة
286.419	655.776	944.584	461.586	71.218	8- مضاربات
300.000	300.000	-	-	-	9- صكوك الاستثمار الحكومية
69.020	69.020	-	-	-	10- خطابات الضمان المصادرة
13.812.843	12.681.915	9.005.575	5.530.827	4.424.617	إجمالي المديونية
(163.353)	(177.353)	(248.429)	(193.693)	(187.332)	مخصص التمويل المتعثر والهالك
13.649.490	12.504.562	8.757.146	5.337.134	4.237.285	صافي المديونية الجارية

المصدر: إعداد الباحث، من واقع تقارير بنك الادخار والتنمية الاجتماعية للأعوام 2002-

2006م

من خلال الجدول (1) أستبعدت البنود التي لا تكون عرضة مباشرة للتعثر والتعامل مع الجمهور، والتي تحتاج إلى ضمانات عالية القيمة من قبل المصرف، كالفروض طويلة الأجل والمساهمات الرأسمالية والدعومات من الحكومات الأجنبية (دعم الصين) أدوات من الهند، ماكينات الخياطة واللحام وثلاجات التبريد، أما التمويلات التي تكون عرضة مباشرة للتعثر؛ فيمكن تناولها حيث يتضح من الجدول ما يأتي:

زيادة الإقبال على المربحات بحيث كانت الزيادة في حجم التمويل بالمربحة خلال خمسة الأعوام مضاعفة إلى خمسة أضعاف (1,924,658 – 6,787,077)

وبمقارنة عام 2003م ، 2004م، 2005م، 2006م بسنة الأساس 2002م يتضح الآتي:

توجد زيادة في حجم التمويل بالمربحات للعام 2003م قدرها 71,579 ألف دينار مقارنة بسنة الأساس 2002م.

وقدرت الزيادة في 2004م مقارنة بسنة الأساس 2002م بـ 1.883.509 ألف دينار، أما حجم الزيادة في 2005م، 2006م مقارنة بسنة الأساس 2002م بلغت 4,767,570 ألف دينار، 4,862,419 ألف دينار على التوالي. عليه يتضح أنّ حجم التمويل للمربحات هو جوهر العمليات التمويلية المتعثرة في السنوات الخمس؛ وبالنظر لمخصص التمويل المتعثر والهالك، نجد أنّ المربحات تمثّل أعلى نسبة فيه.

أما فيما يتعلق بالسلع للبيع بمقارنة سنة الأساس مع الأعوام 2003م، 2004م، 2005م، 2006م على التوالي: (605,354)، (304,965)، (665,771)، (324,212) - فيتضح أنّ السياسة المتبعة في السلع للبيع تتخذ موقف أفضل من المربحات بسبب تناقص قيمتها عبر تحويلها لبند آخر (نقدية)، وإن كان هناك تأرجح في النسب التحصيلية عبر السنوات الخمس محل الدراسة.



## جدول (2)

حركة دائنية بنك الادخار والتنمية الاجتماعية في الفترة (2002-2006م)  
(المبالغ بالآلاف الدينارات)

البيان	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م
دائنون	274.162	1.501.108	314.854	427.489	429.519
هوامش خطابات اعتماد	-	293.328	1.346.099	1.165.512	1.202.512
هوامش خطابات ضمان	30.398	32.986	245.266	77.907	90.708
شيكات مقبولة ومعتمدة	358.583	405.308	507.522	1.069.803	1.090.706
أرباح مراجعات مستحقة	50.167	1.847	42.262	779.915	915.748
شيكات تحت التحصيل	11.819	17.348	499.681	324.234	350.176
شيكات استثمار مرتدة	-	565.756	-	-	-
خطابات ضمان	22.950	244.036	2.495.039	1.846.405	1.708.409
خطابات اعتمادات مستندية	404.546	2.807.674	6.960.590	9.316.247	9.342.153
شيكات استثمار	-	628.602	-	-	-
إجمالي الدائنية	1.152.625	6.297.993	12.401.313	15.007.512	15.129.993

المصدر: إعداد الباحث، من واقع تقارير بنك الادخار والتنمية الاجتماعية للأعوام  
2002 - 2006م.

من خلال مقارنة الجدول أعلاه بجدول حركة المديونية للأعوام 2002م - 2006م يتضح أنّ حركة صافي المديونية الجارية للعام 2002م بمبلغ 4.237.285، وحركة الدائنية لنفس العام (2002م) مبلغ 1.152.625؛ مما يعني أنّ مبلغ 3.084.660 يمثل أصول البنك لدى الغير التي يجب تحصيلها بالإقساط المتفق عليها من متبقي المراتبات والمشاركات والسلع للبيع.

وبمقارنة مديونية 2003م البالغة 5.337.134 بدائنية العام نفسه البالغة 6.297.993 يتضح أنّ مبلغ (960.859) هو ما يجب تحصيله لهذا العام. تأسيساً على ما تقدم فإنّ العام 2002م بلغ عجزه في تحصيل الديون 3.084.660 وبالمقارنة مع العجز في العام 2003م البالغ  $\frac{960.859}{3.084.660}$  أي ما يعادل 31% مما يعني أنّ التعثرُ بنسبة 69%.

وبمقارنة مديونية 2004م البالغة 8.757.146 بدائنية نفس العام البالغة 12.401.313 أي بفرق (3.644.167) مما يعني أنّ نسبة 18% تؤكد زيادة نسبة التحصيل في البنك كشيكات واردة أو نقدية إذ ارتفعت النقدية بالبنك من 2.057.914 إلى 6.578.832 أي بتوريد نقدي فاق  $\frac{2.057.914}{6.578.832}$  بمعدل 31% مما يعني أنّ العجز 69%.

عند مقارنة مديونية 2005م البالغة 12.504.562 بدائنية نفس العام البالغة 15.007.512، يتضح أنّ هناك عجز بلغ (2.503.000)، أي أنّ النسبة مقارنة بسنة الأساس 2002م تكون  $\frac{2.503.000}{3.084.660}$  بنسبة عجز 81% بالمقارنة مع نسبة العام 3.084.660.

السابق البالغة 31% حيث قفزت إلى 81% مما يعني أنّ هناك زيادة في منح تمويل إضافي بنسبة 50% من إجمالي التمويل.

يتضح أنّ حجم المديونية زاد نسبة للتوسع في تشجيع عمليات الصادر حيث ارتفع من 404.546 في عام 2002م في بند خطابات اعتمادات مستندية إلى 9.316.247 ؛ مما يؤكد عمل البنك في النشاط التجاري الخاص بالصادر.

يتضح أنّ مديونية العام 2006م بلغت 13.649.490 مقارنة بدائنية نفس العام البالغة 15.129.993؛ مما يعني وجود عجز في التحصيل، وأنّ هناك ديون متعثرة بلغت 1.480.503، هذا ما يؤكد أنّه كلما تراكمت فرص التعثر، ولم تتم معالجتها قبل بداية العام المالي زاد ذلك من المبالغ المتعثرة سواء أكان في النسب المالية السالبة، أم في كمية المبلغ المطلوب.

### خاتمة:

توصّل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- لا يولي بنك الادخار والتنمية الاجتماعية المشاركات، والمقاولات، والايجارة، والمضاربات، والسلم، والصكوك الحكومية اهتماماً مقارنة بالمراحة والاتجار في السلع.

2- مخصصات إهلاك الديون المتعثرة غير مناسبة لمقابلة تعثر إجمالي الديون.

3- ضعف الاهتمام بصيغة القرض الحسن. (تقرير 2003م)

4- يمنح بنك الادخار والتنمية الاجتماعية تمويل بضمان شخصي لمجموعات طالبة للتمويل، مثل الأفراد الممولين (بمشاريع النيل الأزرق الزراعية) من خلال تقرير العام 2003م، ص16.

5- من أسباب التعثر عدم المتابعة بطريقة حازمة وصارمة للتمويلات الوقفية التي ترد لبنك الادخار والتنمية الاجتماعية من منظمات ومؤسسات خيرية، كالأمم المتحدة و(سوداتيل)، وحكومة الصين، وبعض شركات البترول ومنظمة (بلان سودان).

6- تؤثر عدم الدراسة الوافية للتعثر، وتقييم مركزه المالي\_ في مقدرة في سداد التمويل المصرفي والوفاء بالتزاماته.

7- البيانات المالية المقدّمة من العملاء لا تفصح عن حقيقة مراكزهم المالية ما من شأنه الضرر بموقفهم في السداد، وعجزهم عن الوفاء بالتزاماتهم.

8- عدم الدراسة الكافية للمشروعات وإعداد دراسات جدوى اقتصادية غير حقيقية من العملاء عن مشروعاتهم\_ سببٌ مباشرٌ في تعثر كثير من العملاء، وتفاقم ظاهرة الديون المتعثرة في المصارف.

9- المبالغة في تعظيم العائد المتوقَّع للمشروعات التي يتم تمويلها كان له الأثر السلبي في تعثر كثير من العملاء وعجزهم عن سداد التمويل.

10- يُستهلك جزء من التمويل الممنوح من البنوك إلى مشروعات العملاء \_ في غير أغراضه الأصلية؛ ممّا يعني الانحراف عن تحقيق الأهداف، وزيادة مخاطر التمويل.

11- تمتاز الضمانات التمويلية المقدمة من العملاء للبنوك من حيث طبيعتها وشكلها بالضعف؛ مما يزيد من مخاطر التمويل.  
توصيات الباحث:

1- ضرورة ابتعاد بنك الادخار والتنمية الاجتماعية قدر المستطاع عن صيغة المرابحة؛ نظراً لزيادة مخاطر التمويل فيها.

2- يجب اجتناب بنك الادخار والتنمية الاجتماعية لسياسة ضمان الوجهة الاجتماعية، أو الاقتصادية لمجموعة أشخاص (مثل 12 شخص بمنطقة النيل الأزرق يضمون 20 ألف مزارع).

3- يجب القيام بدراسة وافية للعميل (طالب التمويل) تتضمن بياناته الشخصية، وبيانات كاملة عن نشاطه الذي يمارسه، والتأكد من صدق مركزه المالي؛ وذلك قبل منحه التمويل.

4- لا بد من دراسة المشروع المطلوب تمويله دراسة وافية من خلال قيام قسم الاستثمار بإعداد دراسة جدوى اقتصادية للمشروع قبل الشروع في منح التمويل، ويجب ألا يعتمد على دراسات الجدوى المقدمة من العملاء اعتماداً كلياً عند منح التمويل.

- 5- يجب ألا يبالغ قسم الاستثمار بالبنك في تعظيم عائد المشروعات التي يقوم بتمويلها، بل يقلل من عائدها المتوقع إعمالاً بمبدأ الحيطة والحذر.
- 6- ضرورة تطوير أسس وضوابط منح التمويل، وألا تستخدم فقط في توضيح السقوف الائتمانية للتحكم في كمية النقود المعروضة، وضبط حجم السيولة بالمصارف ليشتمل تقليل مخاطر التمويل المصرفي.
- 7- دراسة وتقييم الضمانات المقدمة من العملاء إلى البنوك للحصول على التمويل دراسة متأنية، والتأكد من أن الضمانات حقيقية وتقوم مبلغ التمويل الأصلي، مع ضرورة تقييم الأصول المقدمة كضمانات خلال فترات متقاربة.
- 8- تطوير قانون بيع الأصول المرهونة للمصارف كضمان وتطبيقه بصرامة، وفرض رقابة على وحدات الجهاز المصرفي، حتى لا تتهاون في تحصيل الديون المتعثرة.

#### المصادر والمراجع:

- 1- علي العوضي، الديون المتعثرة تسويتها وتجنبها، المكتبة المصرفية، القاهرة 2004م، ص 6.
- 2- د.محسن أحمد الخضيرى، الديون المتعثرة، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة 1997م، ص 23.
- 3- المرجع السابق، ص ص 30 - 35.
- 4- أحمد الصادق البشير، ورقة عمل إدارة التحصيل والديون المتعثرة مقدمة للدورة التدريبية للديون المتعثرة بالمعهد العالى للدراسات المصرفية، الخرطوم مايو 2002م، ص 3، نقلاً عن أميرة يوسف أحمد مضوي، مرجع سابق، ص 49.
- 5 - علي العوضي، مرجع سابق ، ص ص 7 - 11.
- 6- د.محسن أحمد الخضيرى، الديون المتعثرة، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة 1997م، ص 82 .
- 7- المرجع السابق، ص ص 284 - 285.
- 8- د.عبد المعطي رضا الرشيد ، ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص 285.

- 9- د.محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص ص 133 - 135.
- 10- صلاح الدين حسن السيسى، مرجع سابق، ص 52.
- 11- علي العوضي، مرجع سابق، ص ص 18 - 21.
- 12- د.محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق ، ص 325.
- 13- د.عبد المعطي رضا الرشيد، ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص 288.
- 14- د.عبد المعطي رضا الرشيد، ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص 281.
- 15- منير صالح هندي، إدارة البنوك التجارية، اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 1992، ص 216.
- 16- د.محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص 45.
- 17- أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، مرجع سابق، ص ص 54 - 55.
- 18- علي العوضي، مرجع سابق، ص ص 12 - 13.
- 19- صلاح الدين حسن السيسى، مرجع سابق ، ص ص 52 - 53.
- 20- د. محمد المكاوي، مستقبل البنوك الإسلامية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية، ب.ن، 2003م، ص 507.
- 21- د. محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص 143.
- 22- د. محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، ص ص 508 - 509.
- 23- Kermite D. Larson, Financial Accounting, Richard, Dirwin, Inc., 1989, P<sub>12</sub>
- 24- Leroy Fimdieke, Ralph E. Smith, Financial Accounting, John Wiley & Sons, Inc., 1991, P38
- 25- د.محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص ص 156 - 157.
- 26- د. محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، ص ص 509 - 510.
- 27- أ.د. سليمان أحمد اللوزى، ود. مهدي حسن زويلف، إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان 1997م ، ص 161.

- 28- د. محمد فؤاد حلوة حنان، نظرية المحاسبة، مديرية المكتب  
والمطبوعات الجامعية، سوريا 1987م، ص 227.
- 29- د. عباس مهدي شيرازي.
- 30- د. محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، ص 510.
- 31- د. محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص ص 161 - 162.
- 32- المرجع السابق، ص ص 171 - 172.
- 33- د. خالد رهيبي الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح  
المحاسبي، دار المسيرة للطبع والنشر والتوزيع، 2000م، ص 57.
- 34- د. محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص 202.
- 35- د. محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، ص ص 515 - 519.
- 36- د. صبري شحاتة، دراسات في إدارة البنوك الإسلامي، مكتبة  
عين شمس، القاهرة، ص ص 42 - 43.